وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب
الرقم الدولي (٢٠٧٣ - ٦٦١٤) ISSN

مجلة
جامعة الأنبار للغات والآداب

مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة الأنبار

العدد: ٣٤ كانون الاول: ٢٠٢١

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (١٣٧٩ لسنة ٢٠١٠)

مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب
العراق - الأنبار - الرمادي - جامعة الأنبار
ص . ب : (٥٥ رمادي) (٥٥٤٣١)
E-mail:aujll@yahoo.com

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الانبار
كلية الآداب

مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بدراسات وأبحاث اللغات الحديثة وآدابها

تصدرها جامعة الانبار

ISSN = 2073-6614 (Print)
ISSN = 2408-9680 (Online)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٣٧٩ لسنة ٢٠١٠

العدد ٣٤ **كانون الاول ٢٠٢١**

مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بدراسات وأبحاث اللغات الحديثة وآدابها تصدرها جامعة الانبار

رئيس التحرير	**أ.د. ليث قهير عبدالله**
مدير التحرير	**أ.م.د. محمد فليح حسن**

هيئة التحرير

أ.محمد احمد القضاة	كلية الآداب – الجامعة الاردنية
أ.د. عدنان خالد عبدالله	كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية – جامعة الشارقة
أ.د. وافي حاج ماجد	الجامعة العالمية – بيروت
أ.د.سعد عبد العزيز مصلوح	كلية الآداب – جامعة الكويت
Ass.Prof.Dr. Rosli Bin Talif	كلية اللغات – جامعة UPM
أ.د. عامر مهيدي صالح	كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة الانبار
أ.د. مصطفى صالح علي	كلية الآداب – جامعة الانبار
أ.د. بيان محمد فتاح	كلية الآداب – جامعة الانبار
أ.م.د. احمد عبد العزيز عواد	كلية الآداب – جامعة الانبار
أ.م.د. جاسم محمد عباس	كلية الآداب – جامعة الانبار
أ.م.د. علي سلمان حمادي	كلية الآداب – جامعة الانبار
م.د. حارث ياسين شكر	كلية الآداب – جامعة الانبار
م. عمر سعدون عايد	كلية الآداب – جامعة الانبار

مجلة جامعة الانبار للغات والآداب-جمهورية العراق –محافظة الانبار-الرمادي- جامعة الانبار ص. ب (٥٥ رمادي)

البريد الالكتروني E-mail :aujll@uoanbar.edu.iq ،**Mobile: +9647732017683**

(٥٥٤٣١ بغداد)

ضوابط النشر

١-مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب مجلة فصلية علمية محكّمة تصدر عن جامعة الأنبار بواقع عددين في السنة، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية المحلية والعربية والأجنبية، في الآداب واللغات الحية.

٢-يقدم الباحث البحث مطبوعًا في نسختين يكون حجم الخط (١٤) للمتن و(١٢) للهوامش الختامية بخط (simplified Arabic) للبحوث باللغة العربية، وبخط (Times New Roman) للغات الأخرى وبمسافات منفردة، وبمسافة (٢.٥) من جميع الجهات.

٣-تكون البحوث المقدمة للنشر مكتوبة وفق المناهج العلمية البحثية المتعارف عليها ويرفق مع كل بحث مستخلصين باللغتين العربية والانجليزية بحدود (المائة)كلمة لكل منهما مع الكلمات المفتاحية.

٤-ألّا يزيد عدد صفحات البحث على (٢٥) صفحة مع الأشكال والرسوم والجداول والصور والمراجع، وتستوفى مبالغ إضافية من الباحث لما زاد على ذلك، أما الملاحق فتُدرج بعد ثبت المصادر والمراجع، علمًا أنّ الملاحق لا تنشر وإنما توضع لغرض التحكيم فقط.

٥-يرجى طبع الآيات القرآنية وعدم نسخها من المصاحف الالكترونية، مع مراعاة دقة تحريكها لغويًا.

٦-تعرض البحوث على محكمَين من ذوي الاختصاص لبيان مدى أصالتها وصلاحيتها، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

٧-يحصل الباحث على نسخة واحدة من العدد الذي ينشر فيه بحثه.

٨-ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

٩-تحتفظ المجلة بحقوق نشر البحوث الحصرية وفقًا لقوانين حقوق الطبع والملكية الفكرية الدولية ولا يجوز النقل أو الاقتباس أو إعادة النشر لأي مادة منشورة في المجلة إلّا بموافقة خطية من المجلة.

المحتويات

ت	البحث	اسم الباحث	الصفحة
١	من جهود السندي في توجيه اللهجات نحويًّا، الأسماء أنموذجًا	سرى فواز خليفة أ. د. مصطفى كامل أحمد	١
٢	البحث الدلالي في كتاب التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح	بان نواف محمد أ. م. د. قاسم مشعان رحيبي	٤٢
٣	الحذف وأثره على المعنى في سورة يوسف	ضحى جار الله رفاعي	٥٨
٤	الأنساق الثقافية في كتاب العقد الفريد لأبن عبد ربه (نسق المحرم)	حنين جاسم محمد أ.م.د. عبدالسلام محمد رشيد	٦٩
٥	البنى الأسلوبيّة في قصيدة (الحُمّى) للمتنبي	م.د. خالد مرعي المسعودي	٩٤
٦	سلطة الذات والذات الأخرى ودورها في تحقيق جمالية النص الشعري عند الشاعر مسلم بن الوليد	أ.م. وليد سامي خليل	١١٤
٧	عتبة الغلاف في النقد المعاصر، قراءة في الجهد الأكاديمي العراقي	خالد عامر عبد الرزاق أ.د. أيسر محمد فاضل	١٤٨
٨	الأزمة النفسية للإنسان المعاصر في رواية (فرنكشتاين في بغداد) ورواية (Lord of the flies) دراسة مقارنة	محمد شاكر محمود أ.م.د. فؤاد مطلب مخلف	١٨٢
٩	أسلوبية الانزياح في شعر العصر العباسي الثاني – الباخرزي انموذجا	م.م. باقر جلوي علوان	٢١١
١٠	آليات قراءة التراث البلاغي في العصر الحديث (الاتجاه التاريخي)	سجى فرحان عساف م.د. ايهاب مجيد جراد	٢٣٧
١١	حركات السلام الإسرائيلية وانعكاساتها على الأدب العبري المعاصر –حركة "السلام الآن" " שלום עכשיו " انموذجاً	م.د. موفق كامل خلف	٢٦٤
١٢	صراع الشخصية بين الرغبة والانكسار في روايات (السنعوسي)	م.د. ياسر مشرف فاضل أ.م.د. باسم محمد عباس	٢٨٨

١٣	The Reality of Women Soldiers' Violence in Peter Morris's Guardians	ثامر سعد براك د. ايلاف غانم صالح	٣٢٢
١٤	טקסי דת בדת היהודית الطقوس الدينية في الديانة اليهودية	أ.م.د. عبدالرزاق حسين صالح	٣٤٧
١٥	The Electronic Platforms Effect on English Language Teaching Strategies	د. علي صباح جميل	٣٥٦
١٦	La repetición semántica en la traducción poética El Caso de: “Ojo del Sol o Mudanzas de Muhyiddin Ibn Arabi en Interprete de Amores”	د. زهير احمد صالح	٣٨٠
١٧	لفظ "الأمر" بين المعنى المعجمي ودلالته في السياق في الترجمة العبرية لمعاني القرآن الكريم عند بن شيمش وأوري روبين	م.د. عمر ياسين نده م.د. أحمد طه ياسين	٣٩٩
١٨	الغريب في اللغة	د. صالح هندي صالح	٤٣٠
١٩	قصيدة الرحلة ـ التجنيس ومفضياته في ديوان (بلوغ النهر) للشاعر باسم فرات	أ.د. نوافل يونس الحمداني	٤٥٠
٢٠	الخلاف النحوي عند الجندي في كتابه (انوار المصابيح شرح مصباح المطرزي)	شهد ياسر ذاكر أ.م.د. محمود خلف حمد	٤٦٥
٢١	تعليل التسمية في الالفاظ النبوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لعمر بن علي المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ)	هديل ناذر عبد عبد الله أ.د. خليل محمد سعيد	٤٨٧

كلمة هيئة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس تحرير المجلة

الخلاف النحوي عند الجَندي في كتابه أنوار المصابيح شرح مصباح المطرّزي

أ.م.د. محمود خلف حمد السبهاني
جامعة الأنبار –كلية الآداب
mahkhmood@uoanbar.edu.iq

الباحثة: شهد ياسر ذاكر
جامعة الأنبار –كلية الآداب
shahad_yassir@uoanbar.edu.iq

الملخص:

مثّل الخلافُ النحوي معلماً أساسياً في مسيرة النحو العربي، إذ أبرز الخلاف النحوي العقلية العربية وتطورها وتأثرها بالعلوم الأخرى، وبحثنا هذا يتناول الخلاف النحوي في كتاب (أنوار المصابيح شرح مصباح المطرّزي) لأحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدي وتتبع أهمية هذا البحث من كون هذا الكتاب موضع البحث شرحاً لواحد من أهم الكتب المختصرة في النحو العربي وكون صاحب الشرح عالماً له مؤلفات كثيرة أثرت المكتبة العربية بصورة عامة والنحو العربية بصورة خاصة.

Abstract

The grammatical dispute represented a major milestone in the march of Arabic grammar, as the grammatical dispute highlighted the Arab mentality, its development and its influence with other sciences, and our research deals with the grammatical dispute in the book (Anwar al-Masabih Sharh Misbah al-Matarzi) by Ahmad bin Mahmoud bin Omar bin Qasim al-Jundi and the importance of this research stems from the fact that this The book in question is an explanation of one of the most important abbreviated books in Arabic grammar, and the author of the commentary was a scholar with many books that influenced the Arab library in general and Arabic grammar in particular.

ترجمة الجندي:

أولاً: اسمه ونسبه

هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدي[١].**ولقبه:** تاج الدين، وقيل: شرف الدين. والمشهور في نسبته الجَنْدي[٢]، "نسبة إلى جَنْد: المدينة المشهورة في بلاد تركستان شمالي خوارزم بينهما عشرة أميال فيما ذكره ياقوت في "المعجم". وورد في بعض المصادر: الخُجَنْدِي[٣] نسبة إلى خجندة بضم الخاء وفتح الجيم وتسكين النون وفتح الدال، بلدة في ما وراء النهر أي

تركستان وهي في شرقي سمرقند، نزهة كثيرة الفواكه في وسطها نهر جار[٤].

والراجح: الجَنْدي، نظرًا لأنه المثبت في المخطوط حيث قال: "مؤلفُ هذا المختصَرِ العَبْدُ الرَّاجي رحمةَ ربّه الرؤوفِ العطوفِ أحْمَدُ بنُ محمودِ بنِ عُمَرَ الجَنْدي، غفرَ اللهُ له ولوالِدَيْه وأحسنَ إليهِمَا وإليه"[٥]. وأيضًا فإن أكثر من ترجموا له– وبخاصة الذين كانوا قريبي العهد منه– ذكروا النسبة الأولى: (الجَنْدي)، قال الذهبي: "والعلامة شرف الدين أحمد بن محمود الجَنْدي، له تصانيف وفضائل"[٦].

ثانياً: مولده ونشأته:

لم تذكر الكتب التي ترجمت لأحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدي تاريخًا، أو مكانًا لمولده، ولا شيئًا من حياته.

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم التي اطلعت عليها شيئا عمن تلقى عنهم الجَنْدي العلم، ولا من أخذوا عنه العلم. وعليه فلم يذكر أحد ممن ترجم للجندي أحدًا من تلاميذه، فلعهم لم يشتهروا، لذا أعرض المترجمون عن ذكرهم.

رابعاً: حياته العلمية وأقوال العلماء فيه:

لم تذكر المصادر كثيرًا عن حياته العلمية، ولكن يظهر من تصانيفه وأقوال العلماء فيه أنّ الإمام (تاج الدين الجَنْدي) يعد من الأئمة المبرزين في الكثير من العلوم، وقد ذكر ذلك بعض من ترجموا له. جاء في الموصّل لحسام الدين السغناقي وهو يتحدث عن شروح المفصل قوله: "وما وقع بين الشروح مثل الشرحين الأخيرين المنسوبين إلى العالمين الباهرين، أحدهما: الإقليد: المنسوب إلى العالم المتبحر في أنواع العلوم الملية وأفانين الأصول الشرعية نظمًا ونثرًا وبسطًا ونشرًا، الإمام الفاضل الهمام الكامل شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي رحمه الله وأثابه..."[٧]. وقال الذهبي: "والعلامة شرف الدين أحمد بن محمود الجَنْدي، له تصانيف وفضائل"[٨]. وقال محيي الدين الحنفي: "أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي شارح كتاب المصباح في النحو للإمام ناصر بن عبد السيد المطرزي رحمهم الله تعالى"[٩].

وقال حاجي خليفة: "شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي الحنفي، شارح (المصباح

في النحو). قال السغناقي في ديباجة "المؤصل شرح المفصل": كان علامة في العلوم العقلية والشرعية نظمًا ونثرًا. فاضلًا له (شرح المفصل) المسمى بـ(الإقليد) وله (عقود الجواهر) في التصريف نظمًا ونثرًا. ذكره ابن الشحنة في هامش (عقود الجواهر)"[١٠].

خامساً: مصنفاته:

خلَّف الإمام (تاج الدين الجَنْدي) وراءه مؤلفات تشهد بتمكنه في فنه، وقد ذكر بعض من ترجموا له أنّ له مصنفات لكن لم يحددوا هذه المصنفات[١١]، وذكر بعض آخر بعض هذه المصنفات، ومنها ما يلي:

١. **الإقليد شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري**، وقد حققه الدكتور محمود أحمد علي أبو كته الدراويش في رسالته للدكتوراه التي تقدم بها إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة. وطبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٢. **شرح الكافية في النحو لابن الحاجب:** ذكره حاجي خليفة[١٢] في معرض حديثه عن شراح الكافية.
٣. **كتاب ((ريحانة الروح))** أشار إليه في مقدمة شرحه على المصباح [١٣].
٤. **المقاليد شرح المصباح للمطرزي وحقق في جامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية.**
٥. **أنوار المصابيح**، وهو موضوع التحقيق الذي نقوم به، بمقارنة نصوص الشرحين نجد فيهما تطابقًا كبيرًا ممَّا يدل على أن الشرحين لمؤلف واحد، غاية الأمر هو سعة المعلومة المقدمة مع تنوع الأسلوب، وهذا ما سيتضح جليًّا أثناء التحقيق من المقارنة بين النصوص المتشابهة في كلا الشرحين للمؤلف.
٦. **عقود الجواهر في علم الصرف:** وقد ذكره حاجي خليفة[١٤]، وذكره أيضًا إسماعيل باشا البغدادي[١٥]، ورضا كحالة[١٦]، وكارل بروكلمان[١٧].
٧. **العجالة في** تفسير **لفظ الجلالة:** وهي رسالة صغيرة الحجم حققها الدكتور محمد الدالي، وطبعت في مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد الثاني والسبعون، الجزء الثاني، ذو القعدة: ١٤١٨-٧هـ- ص: ٢٣٧- ٢٦٦.

سادساً: وفاته:

توفي (تاج الدين الجَنْدي) في سنة ٧٠٠هـ، وقد نص على ذلك حاجي خليفة[١٨]،

وإسماعيل باشا البغدادي[١٩]، ورضا كحالة[٢٠]، والزركلي[٢١].

منهج الجَنْدي في الكتاب:

عند مطالعة كتاب ((أنوار المصابيح)) للجندي للتعرف على منهجه فيه، وإبرازه في نقاط، نجده يرجع إلى ما يلي:

١. صدر الجَنْدي كتابه بمقدمة يبدوا منها أنه وضعها بعد الفراغ من كتابه، لم يذكر فيها المنهج الذي اتبعه في شرحه على المصباح [٢٢].

٢. كتاب «أنوار المصابيح» جاء شرحًا لكتاب «المصباح» للمطرزي، وقد التزم الجَنْدي نص المطرزي، ولكن جاء منه بعض التصرف اليسير في نص المصباح بما لا يغير المعنى المراد. من ذلك: قول الجَنْدي: "قال: وإذ قد عرفت أن كلًّا من هذه الثلاثة يسمى كلمة، فاعلم أنه إذا ائتلف منها فعل واسم أو اسمان، وأفادا، سُمِّيَا كلامًا وجملة"[٢٣]. والنص في المصباح هكذا" قال: وإذا عرفت أن كلًّا من هذه الأقسام الثلاثة تسمى كلمة، فاعلم أنه إذا ائتلف منها اسمان، أو فعل واسم، وأفادا، سُمِّيَا كلامًا وجملة"[٢٤].

٣. أما عن التقسيم للكتاب: فقد التزم الجَنْدي كذلك بمنهج المطرزي فقسم الكتاب على خمسة أبواب وهي:

الباب الأول: في الاصطلاحات النحوية.
الباب الثاني: في عوامل اللفظية القياسية.
الباب الرابع: العوامل المعنوية.
الباب الخامس: في فصول من العربية.

٤. طريقة العرض: يورد نص المطرزي في المصباح مسبوقًا بعبارة (قوله)، أو (وقوله)، ثم يتعرض لشرحه وذكر تعليلاته وترجيحاته عليه، وكان شرحه للمتن متنوع بين الإطالة في الشرح وذكره مع التعليق الموجز والمختصر إذا كان النص واضحًا ومفهومًا من خلال عرض المطرزي.

٥. استعمال أسلوب السؤال والجواب كثيرًا: وغالبًا ما كان يورد السؤال بصيغة فإن قيل...؟ ثم يقول: الجواب...، وقد ذكر الأسئلة بهذه الطريقة في شرحه أكثر من مئة وخمسين مرة[٢٥].

٦. امتاز شرحه هنا بكثرة التعليلات لأوجه النحو، مع ذكر الترجيحات في كثير من مسائل: ومن ذلك قوله: "السين: وفائدتها: تخصيص المضارع بالاستقبال، كـ: سوف؛ إلَّا أنَّ سوف أكثرُ تنفيسًا منها؛ لأن زيادة الحرف لزيادة المعنى؛ ألا ترى إلى ذا وذاك وذلك، فإن الأول للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد"[٢٦].

٧. الاختصار المفهم غير المخل: فمن التزامه بالاختصار قوله: "وللعلَم انقساماتٌ يؤدي ذكرها إلى الإطالة فلنهملها"(٢٧)

٨. تأييد اختياراته بالأدلة والرد على ما احتج به غيره.

٩. الاستشهاد بالمسموع من القرآن الكريم وقراءاته في بعض الأحيان، وبالأحاديث النبوية الشريفة، وبأقوال العرب وأشعارهم أيضًا.

١٠. قد يشرح بعض الكلمات الغريبة في الشّواهد الشّعريّة مع ذكر الشواهد: كما في قوله: "فصار كالحرف، وهي الناقة الضامرة التي لا تقدر على قطع المهامة، كقول الطائي [من البسيط]:

وَرَدَّ جَـازِرُهُمْ حَرْفًـا مُصَـرَّمة فـي الـرَّأسِ مِنهـا وفـي الأصْـلابِ تَمْلِـيحُ

يصف الجدب: أي لم يجد ناقة سمينة فأتى بناقة هذه صفتها، والجازر: الذي ينحر الناقة ويكشط جلدها ويفصل لحمها، والحرف: الضامر، والمصَرَّمة: التي يبق فيها لبن، والتمليح: بقية من شحم"(٢٨).

١١. يورد الشّاهد الشّعريّ، أو شطره، أو قطعة منه، ويذكر قائله أحيانًا، كما سبق من أمثلة

١٢. المقارنة بين المذهب البصري والمذهب الكوفي عندما تدعو الحاجة.

١٣. المقارنة بين أقوال العلماء مع الترجيح غالبًا.

١٤. يلجأ في بعض الأحيان إلى الترجيح مع ذكر الأوجه في المسألة.

الترجيح في اللغة والاصطلاح وأهميته:

قال الخليل: " رجح: رَجَحْتُ بيَدي شيئاً: وَزنته ونَظَرت ما ثِقْلُه. وأرجَحْتُ الميزان: أَثْقَلْتُه حتى مال. ورجح الشيء رُجحاناً ورُجُوحاً. وأرجَحْتُ الرجلَ: أعطيته راجحاً. وجِلْمٌ راجح: يَرْجُحُ بصاحبه"(٢٩)، قال ابن فارس: "الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى رَزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ. يُقَالُ: رَجَحَ الشَّيْءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذَا رَزَن"(٣٠)

والتَّرْجيح: رَجَّحَ أحدَ القولين على الآخر: أي غلبه، من رجحان الميزان"(٣١). الترجيح: إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر(٣٢) والترجيح لا يكون إلا عند التعارض(٣٣)، أو وجود أقوال في المسألة تحتاج إلى مرجح.

يقول الأنباري: "اعلم أنّ الترجيح يكون في شيئين: أحدهما النقل، والآخر القياس، أمّا الترجيح في النقل فيكون في شيئين أحدهما الإسناد، والآخر المتن. فأما الترجيح في الإسناد فإنْ يكون احد الناقلين أعلم من الآخر، أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر، وأمّا الترجيح في المتن فكأنْ تكون إحدى الروايتين موافقة للقياس، والاخرى مخالفة ...، وأمّا الترجيح في القياس فأنْ يكون أحدهما موافقاً لدليل من نقلٍ أو قياس"(٣٤).

والفرقُ بين الترجيح والاختيار يكون من وجهين أحدهما: أنّ الترجيح هو تقوية وتعضيد لواحد من الأقوال؛ ليعلم الأقوى والأثبت، فيُعمل به، ويطرح الآخر، على العكس من الاختيار فهو عيارة عن الميل إلى المختار، وليس في طرح الأقوال الأخرى، كما ذكر ذلك الأصوليون، فهم يرون أنّه إذا تحقق الترجيح وجب العمل بالراجح وإهمال المرجوح[٣٥]. والآخر: أنّ الترجيح يكون بين الأقوال المقبولة والأقوال غير المقبولة، والأقوال الصحيحة والأقوال الضعيفة، بخلاف الاختيار فلا يكون إلّا بين القوال المقبولة[٣٦]. وقد اعتمد النحاة في ترجيحاتهم واختياراتهم للآراء النحوية على مجموعة من المبادئ والأصول التي تقوي ما ذهبوا إليه، وكان من أهم ما اعتمدوا عليه ما يسمى بـ (أصول النحو)، ولعل السماع والقياس أهم ما في هذه الأصول فقد أشبعوا بها كتبهم، وذلك لكونها أساس هذا العلم.

الخلاف النحوي.

تعددت أقوال العلماء في نشأة النحو، وأشهرها قصة الإمام علي بن أبي طالب مع أبي الأسود الدؤلي، وذكر الجَنْدي طرفًا من ذلك في كتابه الذي نحن بصدده حيث قال: "سُمّي علم الإعراب بالنحو[٣٧]؛ لأنه علم بأنحاء الكلام وطرقه[٣٨]، كما سُمّي أوزان الشِّعر بالعَروض؛ لأنه ناحية من نواحي العلم[٣٩]، والعَروض هي الناحية، يقال: أنا في عروض فلان، إذا كان في ناحيته[٤٠].

وقيل: كانت مباحث هذا العلم في الأوائل معدودة متناهية، وكان المسئول- لقصر باعه في هذا الفن- يقول: هذا نحو كذا، بتسوية المسئول عنه بما هو أظهر منه، فلما كثر ذلك القول سُمّي هذا العلم نحوًا[٤١]؛ كما سُمّي علم المواريث بالفرائض[٤٢]؛ لقول الفرضيين: فريضة الأب كذا، وفريضة الأم كذا"[٤٣].

ثم كان اهتمام العلماء بهذا العلم لضبط الكلام خصوصًا مع تزايد الفتوحات الإسلامية، وتزايد الاختلاط بالأعاجم.

وبما أن النحو هو الإعراب كما كان يطلق عليه قديما، فإن الإعراب فرع المعنى، والمعنى يختلف بحسب الذوق البشري، فكان هذا من دواعي تعدد الأقوال بين النحاة وظهور الاختلاف النحوي.

وعليه يمكن القول بأن المقصود بالخلاف النحوي هو: تعدد أقوال النحاة في المسألة الواحدة. يقول د. الراوي: "إذ يكاد يكون لكل إمام مذهب يُخالف فيه غيره، ولو من بعض الوجوه. فلسيبويه

مثلاً: آراء يُخالف فيها أشياخه وللأخفش آراء يخالف فيها سيبويه وسائر البصريّة، وقد ألّف المبرد . وهو بصري النزعة .كتاباً في الرد على سيبويه، وللفراء مذهب ينحرف فيه عن مذهب الكسائي في غير ما موطن، وهكذا نجد لكل علم من أعلام العربية آراء ينفرد بها، تكثر أو تقل بمقدار ما أوتيه من بسطة في العلم وبراعة في الابداع، ولكن مرجع ذلك كله إلى الأمّات الأربع"(٤٤).

وقد وُضعت فيها مؤلفات كثيرة تُعرف اليوم باسم (كتب الخلاف)؛ كان أقدم ما أُلِف فيها كتاب (اختلاف النحويين) لأبى العباس ثعلب، وكتاب (الخلاف بين النحويين) لأبى الحسن علي بن عيسى الرماني، والكتابين لم يصل كلاهما، وما وصل إلينا من هذه الكتب إلا المتأخر منها، وكان أولها وصولاً كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري.

أنواع الخلاف النحوي:

الخلاف النحوي ينقسم على ثلاثة أنواع(٤٥)، هي:

١. خلاف نسبي:

هو الخلاف الذي يقع بين علماء المذهب الواحد، كالذي وقع بين المبرد وسيبويه أو بين سيبويه وغيره من البصريين كالأخفش والمازني والجرمي.. وهذا الخلاف خلاف اجتهاد يقع في الفروع ولا يمسّ الأصول؛ بل هو إنما يقع لتعزيز الأصول وتصحيحها، وكونه يقع في الفروع دون الأصول فهو خلاف نسبي لا مطلق، فالذي يسوّغ وجوده بين علماء المذهب هو نسبيته، وأنه يقع في الفروع دون الأصول، (ولا ينافي ذلك أن بعض البصريين قد يميل إلى المذهب الكوفي في بعض المسائل لما انقدح في ذهنه، وقد عرفتَ في ترجمة الأخفش أنه أكثر البصريين موافقة للكوفيين... كما أن بعض الكوفيين قد يرى المذهب البصري في بعضها أيضًا لمثل ذلك)(٤٦)، فهذا لا يعدّ خروجًا عن أصول المذهب، ولا يعني أنه اعتناق لأصول المذهب الآخر أو حتى خلطها. فالأمر هنا يتعلق بالفروع وليس بالأصول.

٢. خلاف خاص:

وهو الذي يقع بين علماء المذهبين البصري والكوفي، وهو خلاف مطلق أو شبه مطلق، لأنه

يقع في الأصول فضلاً عن الفروع، وآيته ما جُمع في كتب الخلاف النحوي من مسائل وقعت بين المذهبين البصري والكوفي. أما مبررات وقوع هذا النوع الخلافي فهو لاختلاف أصول المذهبين عن بعضهما بعضًا.

٣. خلاف عام:

وهو الذي يقع بين العلماء بعامّتهم بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية، كالذي في المسائل الخمسة عشر الأولى من كتاب (التبيين) للعكبرّي، وكاختلاف النحاة حول إسمية (ليس) وفعليتها قال ابن برّي: "وقد حُكي عن أبي بكر بن السرّاج على مكانته في هذا العلم أنه أقام أربعين سنة يتردد في (ليس) هل هي فعل أو حرف"(٤٧).

أسباب الخلاف النحوي:

جرى بعض الباحثين قديمًا وحديثًا على رد الخلاف النحوي بين هذين المصرين العربيين إلى السياسة، وهو رأي سطحي لا يثبت عند التدقيق؛ فأهل النظر في كل فن تتباين أنظارهم كثيرا دون أن يكون للسياسة أو غيرها في ذلك أثر، وإنما هو الاجتهاد المحض، وهؤلاء أئمة البصريين يختلفون –فيما بينهم– اتجاها واجتهادا في مسائل كثيرة. نعم ربما كان للسياسة أثر ما في ميل الأمراء العباسيين إلى الكوفيين، لكن هذا شيء وتوجيه الفن إلى اتجاه خاص شيء آخر(٤٨).

ويمكن إجمال أسباب الخلاف بين النحاة فيما يلي:

١ – اختلاف نظرة النحاة في القبائل المنقول عنهم اللغة:

فمن النحاة من نظر إلى أنّ لغة جميع القبائل العربية واحدة فجمع عنهم اللغة، ومنهم من وضع شروطًا للقبائل التي يؤخذ عنها اللغة ومنها جاء الخلاف، فالبصريون قد قصروا سماعهم على قبائل محدودة، هي: قيس وتميم وأسد وهُذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين(٤٩).

إذاً فمعتمد الضابط المكاني عند البصريين النوع لا الكم، حتى تتجنب القبائل التي اختلطت بغير العرب فاختلاط القبائل العربية بغيرها من الأمم الأخرى أمر غير محمود؛ لأنه يحط من قيمتها ويخرجها عن دائرة الاحتجاج، فإنه لم يُؤخذ من لخم ولا جذام أو قضاعة وغسان وأياد، ولا من تغلب واليمن أو أزد عمان، ولا من بكر وعبد القيس، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل

الطائف وحاضرة الحجاز؛ لأنهم كانوا مجاورين لسائر الأمم ممن حولهم، وفيها من سكنت الحواضر(٥٠).

أما الكوفيين فلم يتقيدوا بفكرة الانعزال ولا قصروا سماعهم على العرب البداة، وبالتالي لم يقيدوا سماعهم بنوع، ولا وقفوه على قبيلة بعينها، فقد أخذوا عن القبائل التي ترفّع البصريون من الأخذ عنها كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من الحطميّة(٥١).

٢- الاضطراب في بعض المفاهيم:

يقول د. محمود حسن الجاسم: "أما القسم الآخر من القواعد فهو ما اختلف فيه، وشكّل ملمحًا بارزًا من ملامح الخلاف النّحوي، ولعل السبب في عدم الإجماع على هذه القواعد يعود إلى أمرين:

الأول: هو اضطراب مفهوم المطرد عند النّحاة أحياناً، فهناك أنماط تركيبية يعتقد بعضهم أنها تطرد في الكلام شعراً ونثراً، فيجعل منها قاعدة يقيس عليها، على حين يعتقد بعضهم الآخر أن هذه الأنماط لا تطرد في كلام العرب، وبذلك لا يجوز التقعيد لها والقياس عليها، من ذلك أسلوب القلب، فقد ذهب قسم من النحاة إلى أنه يجوز في الكلام والشعر اتساعاً واتكالاً على فهم المعنى، وبناءً على ذلك حلّلوا بعض الأساليب التي وردت في القرآن الكريم قياساً على القلب، على حين ذهب نحاة الأندلس إلى أن هذا النمط غير مطرد، ولا يجوز في الكلام إنما يجوز في الشعر اضطراراً، وبذلك لم يقيسوا تلك الأساليب التي وردت في القرآن الكريم عليه، بل وجهوها وجهة أخرى. فالنحاة هنا لم يختلفوا في التقعيد والقياس على المطرد، وإنما اختلفوا في تحديد المطّرد، وبناءً على ذلك حدث الخلاف في التقعيد والقياس.

أمّا السبب الآخر الذي أدى إلى الخلاف في بعض القواعد: فهو المعيار الذي يتخذه النّحوي للتقعيد، فهناك من يتشدد في المعيار ولا يقبل التقعيد إلا للمطرد، كالبصريين، وهناك من يتوسع في المعيار فيقبل التقعيد لما لم يطرد، كالكوفيين، فالمطرد في المنادى، مثلاً، ألاّ يأتي معرفّا بالألف واللام، وقد جاءت بعض الشواهد ودخلت أداة النداء فيها على ما عُرّف بالألف واللام، فتناولها البصريون بالتأويل والتقدير، لتنسجم والقواعد المطّردة، أما الكوفيون فتمسكوا بالظاهر، واعتبروا المعرف بالألف واللام هو المنادى، ولم يكتفوا وإنما جعلوا من هذه الشواهد القليلة قاعدة يقاس عليها"(٥٢).

ثمرة الخلاف النحوي:

قيام المدارس النحوية التي تثري الجانب العلمي خصوصا جانب البحث منه بالكثير من الفوائد، "فالخلاف هو الباعث الرئيس على وقوع المناظرة أيّاً كان نوعها؛ إذ لم يرد عن العلماء أنهم تناظروا في شيء كانوا قد سلّموا له أو قالوا به حتى يقع الخلاف فيه ويخرج من دائرة التسليم، فالمناظرة لا تكون مالم يكن هناك اختلاف في وجهات النظر، وإن ارتباط العنصر الخلافي بوقوع المناظرات جعله ينزل منها منزلة الشرط، فالمناظرات النحوية على الإطلاق كان الباعث على وقوعها تباين الآراء واختلاف وجهات النظر"(٥٣).

أما عن عرض الجَنْدي للخلاف النحوي، وموقف النحويين منه:

فأقول: إنّ كتاب أنوار المصابيح للجندي ليس من الكتب التي تهتم بذكر الخلاف بين النحاة، وإنما جاء ذُكر الخلاف فيه في بعض المسائل إتماما للفائدة عند الشرح، وقد سلك الجَنْدي في عرضه للخلاف النحوي في كتابه عدة طرق بيّنت موقفه المؤيد لمذهبه النحوي، وسعة علمه في تفنيده ورده لآراء غيره.

وقد عبر الجَنْدي عن الخلاف في كتابه بأقوال صريحة أحيانًا، وأقوال محتملة أحيانًا أخرى، فمن أقواله الصريحة في ذكر الخلاف ذكره لفظ (الخلاف أو أحد مشتقاته) صراحة، وذلك نحو قوله: "أما نحو: أحمر، ففيه خلاف بين أبي الحسن الأخفش وصاحب «الكتاب»"(٥٤)، وقال أيضًا: "فأما ارتفاع الخبر فمختلف فيه"(٥٥)، ومن أقواله المحتملة لذكر الخلاف، ذكر لفظ (الصحة) المشعر بوجود الخلاف مثل قوله: "... بالجمع بين حرف النداء والميم، والصحيحُ مذهبُ أصحابنا"(٥٦)، وغيره الكثير. ومن السبل التي سلكها الجَنْدي في عرض الخلاف النحوي:

١- البدء بعرض الآراء التي سلمت من التقدير والإضمار:

من ذلك قوله: "في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا أضفت الصحيح، أو ما يجري مجراه؛ كالدلو والظبي، فلك فيه وجوهٌ: الأول: حذف الياء والاكتفاء بالكسرة؛ لدلالتها على الياء؛ نحو: يا غلامِ. الثاني: إثبات الياء ساكنةً؛ نحو: يا غلامي، أمَّا الإثبات فلكونه هو الأصل، وأمَّا الإسكان فللخفَّة. الثالث: إثباتها مفتوحة؛ لكون الفتحة في الكلمة الموضوعة على حرف واحد هي الأصل على ما سبق. الرابع: إبدال الكسرة في غلامي بالياء فتحةً، وقلبُ يائه ألفًا؛ كما في قوله تعالى: {له مج

محـ مخ مم نج نح} [سورة الزمر:٥٦]، ولك إذا وقفت على نحو: يا غلاما، إلحاقُ الهاء؛ لأن الألف خفيَّةٌ، فتُبيَّن بالهاء؛ نحو: يا ربَّاه، ويا غلاماه، وإذا وصلتَ حذفتها لقيام ما بعد الألف مقامها في البيان؛ نحو: يا ربَّا تجوزْ عني، ويا غلامَا أقبلْ"(٥٧).ل

٢- ذكر الخلاف النحوي والإحالة لبعض كتبه لمعرفة التفصيل:

ومن ذلك قوله: " واختلف في آلة التعريف، فعند الخليل: هي أل على وزن هَلْ، وعند صاحب «الكتاب»: هي اللام وحدها، وقد بيّنا المذهبين على الاستقصاء في «ريحانة الروح»"(٥٨).

٣- ذكرُ الآراء النحوية مع ذكر ترجيح العلماء ثم ذكر ترجيحه:

من ذلك قوله: "أما نحو: أحمر، ففيه خلاف بين أبي الحسن الأخفش وصاحب «الكتاب»، فمذهب صاحب «الكتاب» أنه بعد التنكير يعود إلى أصله الذي ثبت له من منع الصرف وإن زالت عنه الوصفية، ليُجْرَى على الحكم الأصلي بعد أن دخله التنكير الذي هو الأصل، ومذهب أبي الحسن أنه ينصرف؛ لأن عدم انصرافه قبل التسمية للوزن والوصف، وبعدها للوزن والعلمية، فإذا نكّر زال التعريفُ بالتنكيرِ، والوصفُ بالتسميةِ، فلم يبق إلا سبب واحد.

وحكي عن المازني أنه سأل أبا الحسن عن أربعٍ في قولهم: مررتُ بنسوةٍ أربع، بالجر أم بالفتح؟ فقال: بالجر، فقال: ألم يجتمع فيه سببان؟ فقال: نحن نلاحظ الاسمية؛ لأنها هي الأصل فيه، فقال المازني: هلا اعتبرت ذلك في نحو: أحمرَ بعد التنكير؟ فألْزمَه بذلك.

قلتُ: والفرق لأبي الحسن أنَّ أحمر قد خرج بالتسمية عن موضوعه؛ ألا ترى أنَّ أصله أن يدل على مذكر وجد فيه الحمرة، فبعد العلمية دل على واحد بجميع صفاته وزال عنه معناه الأول، بخلاف أربعٍ فهو بعد الانتقالِ إلى الوصفيَّة لم يخرج عن معناه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بنسوة أربع، فُهِم منه العدد كما كان يفهم في حالة الاسمية، وإنما اعترض عليه حكم زائد وهو جريانه صفة على شيء بمعنى معدود بهذا الضرب من العدد، فلا يلزم من اعتبار أصل موجود اعتبار أصل زائد"(٥٩).

٤- ذكرُ الآراء النحوية دون أن يرجح أيَّ رأي:

ومن ذلك قوله: "أما حبَّذا: فمُلْحَقٌ بنِعْمَ، ومعناه المدح، وتقريبُ الممدوح من القلب، وهو مركبٌ

من حَبَّ وذَا، فحَبَّ أصله حَبُبَ، بدليل قولهم: حبيبٌ؛ لأنَّ هذا الوزنَ قياسٌ في باب الطبائع دون غيره، وذا اسم إشارة، واختلفوا بعد التركيب، فقيل هو اسمٌ؛ لأنَّ الاسمَ أقوى، فجعْلُه أصلًا أولى، وقيل: هو فعلٌ؛ لأنَّ المقدَّم في التركيب هو الفعل، فيكون الغلبة له، وقيل هو فعلٌ واسمٌ"(٦٠).

٥- ربما يذكر رأي عالم ثم يذكر ما يقابله في المسألة ويستدل للراجح:

من ذلك قوله: "فأما قولهم: دخلتُ الدارَ، فمذهب أبي عمر الجرمي فيه: أنه متعدٍّ، فينتصب الدارَ انتصاب المفعول به؛ نحو: بنيتُ الدارَ، ومذهب الأكثرين أنه فعل لازم، وكان الأصل أن يقال: دخلتُ في الدارِ، إلا أن حرف الجر حذف بطريق التوسُّع، وهذا هو الصحيح، والدليل على هذا من وجهين: أحدهما: أنَّ مصدره على فُعُولٍ وهو الغالب على مصادر الأفعال اللازمة في الثلاثيات، كركع ركوعًا، وسجد سجودًا، ونحوهما، والوجه الثاني: أنَّ نظيره ونقيضه لازمان؛ نحو: غرب وخرج، فيحمل على نظيره ونقيضه"(٦١).

ذكر المشهور من أقوال العلماء، ثم ذكر علة كل قول:

ومن ذلك قوله: "فأما ارتفاع الخبر فمختلف فيه، قال سيبويه: "ارتفاعه بالابتداء"، وقال أبو الحسن: "ارتفاعه بلا"، وهو يقيس على إنَّ، والفرق لسيبويه أن لا ضعيفة؛ لأنها فرعٌ على إنَّ التي هي فرعٌ على كأنَّ، فلا تعمل في الخبر لينحطَّ درجة الأَوْلى عن رتبة الأعلى"(٦٢).

يذكر الرأي النحوي الذي يرجحه، ثم يذكر ما قيل في المسألة مع إيراد حججهم وتفنيدها:

ومن ذلك قوله: " الثالثة: في أنَّ الميمَ في اللهمَّ ماذا: ذهب أصحابُنا البصريون إلى أنَّ الميمَ عوضٌ من حرف النداء، بدليل أنهم لا يجمعون بين الميم وحرف النداء، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ أصله يا اللهُ أُمَّنا بخيرٍ أي: اقصدْ، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال؛ كما في: أيشٍ ووَيْلُمِّه، والأصل: أي شيءٍ تفعل، وويلُ أُمه، وصارت الميم المفتوحة إلى جانب الهاء، يؤيد هذا المذهب قوله [من الرجز]:

إنِّـــي إذا مـــا حَـــدَثٌ ألَمَّـــا أقُـــولُ: يـــا اللَّهُـــمَّ يـــا اللَّهُمَّـــا

بالجمع بين حرف النداء والميم، والصحيحُ مذهبُ أصحابنا، وقولُهم: إنَّ الأصلَ يا الله أُمَّنا بخيرٍ فاسدٌ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعموا لَمَا صحَّ أن يقال: اللهمَّ اغفر إلا بحرف العطف؛ لأنَّ الدعاء بزعمهم قد حصل في اللهم، فالدعاء الثاني يجب أن يجيء بالعاطف، ولم نجد أحدًا يقول: اللهم اغفر، وما أنشدوه لا حجَّة فيه لهم؛ لأن ذلك للضرورة، وكلامنا في غير حالة الضرورة، والجمع بين العوض والمعوّض عنه جائزٌ في الشعر للضرورة"(٦٣).

ذكر الخلاف النحوي دون التنصيص على قائليه ثم، ثم يرجح بعد ذلك أحدها:

ومن ذلك اختياره النون المحذوفة في إنني فقال: "المسألة الرابعة: أنك إذا ألحقت ضمير المتكلم بأواخر هذه الحروف فلك أن تقول في إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ: إنَّني وإنِّي، بنون عمادٍ وبغيرها، وكذا البواقي، فالإتيانُ بالنون لشبهها بالأفعال على ما مرَّ، وترك النون لاجتماع ثلاث نوناتٍ، وقيل المحذوفة في إني من النونات الثلاث في إنني هي الأولى؛ لسكونها، وقيل هي الثانية؛ لأن الطرف محل التغيير على ما ذكرنا في صدر «الكتاب»، والصحيح أنَّ المحذوفةَ هي نون عماد؛ لأنها زائدةٌ، فتكون بالحذف أحرى مما هو من نفس الكلمة، على أنَّ قوله [من الوافر]:

كَمُنْيَـــةِ جَـــابِرٍ إِذْ قَـــالَ لَيْتَـــي أُصَـــادِفُه وَأَفْقِـــدُ جُـــلَّ مَـــالِى

ينادي بأن الصحة لهذا القول لا لغيره"(٦٤).

قد يذكر الحكم النحوي ثم يبين الخلاف فيه، ويرجح ما يذهب إليه:

من ذلك ما ذلك ما ذكره في بناء في الفعل الأمر فقال: "هذا المثال مبني على السكون عند أصحابنا البصريين، أما البناء فلما ذكرنا من أن الأصل في الأفعال البناء، وأما السكون فلما مر من أن الأصل في باب البناء السكون.

وذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم بلام مضمرة، والتقدير في نحو: انصر: لتنصر، إلا أنها أضمرت وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، كما في أيشٍ تفعل؟ والأصل: أي شيءٍ تفعل؟ حذفت الياء الثانية من أي، والياء والهمزة من شيء للخفة، فبقي أيشٍ.

لكنَّا نقول: هذا باطل؛ لأنه لو كان الأمر كما ذكرتم لما قيل في الأمر من نحو: اقْعَنْسَسَ، واجلوَّذَ، اقْعَنْسِسْ واجلوِّذْ بغير اللام، لانتفاء كثرة الاستعمال في هذا النحو، ألا ترى أن (كان) لما

كثر استعماله جاز حذف نونه، وقيل: لم يك؟ و(صان) لما لم يكثر استعماله، لم يجز أن يقال: لم يصُ بالحذف.

والوجه الثاني لهم: أن النهي ضد الأمر وهو مجزوم بالإجماع، فكذا الأمر لأن الشيء يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره.

والجواب: أنَّ صيغة المضارع باقية في النهي، لبقاء حرف المضارعة فيه، والمضارع قابل للجزم، بخلاف ما نحن فيه، فإن حرف المضارعة معدوم فيه، فلا يلزم من انجزام النهي انجزامه"(٦٥).

ومن ذلك أيضًا ما ذكره من شروط الترخيم فقال: "أن تزيد عدّته على ثلاثة أحرفٍ؛ لأن الترخيم للتخفيف، وما هو على ثلاثةٍ لا تفارقه الخفة؛ لكونه في غاية الاعتدال، لاستيفائه المراتب الثلاث، وهي: المبدأ، والوسَط، والمنتهى، فلا سبيل فيه إلى الحذف؛ لأدائه إلى الإجحاف بتلك الكلمة، لعدم بقائها على مراتبها الثلاث، سواء كانت تلك الكلمة ساكنًا وسطها أو متحركا؛ هذا مذهبنا.

وعند الكوفيين يجوز ترخيمها عند تحرك وسطها؛ نحو: يا كَتِ في يا كَتِفُه، وحجَّتُهم القياسُ على نحو: يدٍ ودمٍ، فإن الأصل يديٌ ودموٌ، بدليل قولهم في التثنية: يديان ودموان، فحذفوا اللام للتخفيف، فكذا فيما نحن فيه؛ لكنَّا نقولُ: هذا فاسدٌ من وجهين: أحدهما: أنَّ الحذف في نحو: يد ودم لاستثقالهم الحركة على حرف العلة، والحذف في باب الترخيم لتخفيف الاسم، والثلاثي في غاية الخفة فلا يستقيم القياس؛ لانتفاء المعنى الجامع بين المقيس والمقيس عليه، الوجه الثاني: أن الحذف في نحو: يدٍ ودمٍ على خلاف القياس؛ لأن مقتضى القياس أنَّ حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله أن يقلب ألفًا، كـ: دعا في دعوَ، فلَمَّا لم يقلب في نحو: يدٍ ودمٍ ألفًا ظهر أن ذلك الحذف على خلاف القياس، مع إن هذا الحذف قليلٌ في استعمالهم؛ لأنه في كلماتٍ يسيرة، فلا يقاس عليه غيره"(٦٦).

هوامش البحث:

(١)ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي: ١/١٢٤، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي

الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت:٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي : ٤٧٣/٢، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي: ٣٦٠/١، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت:١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور: ٢٤٨/١.

– الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت:١٣٩٦هـ): ٢٥٤/١. – معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة : ١٧٢/٢.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ١٧٠٨/٢.

(٤) ينظر: الأنساب: ٥/ ٥٢، معجم البلدان: ٣٤٧/٢.

(٥) أنوار المصابيح: ص:٥٥٩.

(٦) ينظر: المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: ١٨١/١، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ٣٦٠/١.

(٧) المؤصل في شرح المفصل: ٣/١، نقلا عن: الآراء النحوية والتصريفية لأحمد بن محمود الجندي (٧٠٠هـ) في الإقليد جمعا ودراسة: ص: ١٠.

(٨) المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: ١٨١/١، وينظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ٣٦٠/١، وتوضيح المشتبه: ٤٧٣/٢.

(٩) الجواهر المضية في طبقات الحنفية: ١٢٤/١.

(١٠) سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢٤٨/١.

(١١) كالذهبي في كتابه المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: ١٨١/١، وابن حجر العسقلاني في كتابه: تبصير المنتبه بتحرير المشبه: ٣٦٠/١، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه: ٤٧٣/٢.

(١٢) انظر: كشف الظنون: ١٣٧٦/٢.

(١٣) أنوار المصابيح: ص:١٣٥.

(١٤) ينظر: كشف الظنون: ٢/١١٥٥.

(١٥) ينظر: هدية العارفين: ١/١٠٢.

(١٦) ينظر: معجم المؤلفين: ٢/١٧٢.

(١٧) ينظر: تاريخ الأدب العربي القسم الثالث ٥،٦- ص: ٢٤٣.

(١٨) انظر: كشف الظنون: ٢/١١٥٥، و٢/ ١٧٠٨.

(١٩) انظر: هدية العارفين: ١/١٠٢.

(٢٠) انظر: معجم المؤلفين: ٢/١٧٢.

(٢١) ينظر: الأعلام: ١/٢٥٤.

(٢٢) أنوار المصابيح: ص:١٣٥.

(٢٣) أنوار المصابيح: ص:١٨٣.

(٢٤) المصباح في علم النحو: ٤١.

(٢٥) أنوار المصابيح: ص:١٦٢.

(٢٦) أنوار المصابيح: ص:١٧٠.

(٢٧) أنوار المصابيح: ص:٤٩٨.

(٢٨) أنوار المصابيح: ص:١٦٣.

(٢٩) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣/٧٨.

(٣٠) المقاييس: أحمد بن فارس: ٢/٤٩٨.

(٣١) نشوان بن سعيد الحميرى اليمني .شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم.ط١، ٤/٢٤٣٨.دار الفكر المعاصر،١٩٩٩م-١٤٢٠هـ.بيروت.

(٣٢) التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان البركتي، دار الكتب العلمية، ط ١، ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص: ٥٥.

(٣٣) التعارض: هو تقابل الحجتين المتساويتين في القوة على وجه يوجب كل منهما ضد ما توجبه الأخرى في محل واحد في وقت واحد، وللعلماء في تعارض الخبرين أقوال؛ قالوا: إذا تعارضا ولم يمكن حَمْلُ أحدهما على الآخر ولم يُعرف التاريخ وجب الرجوع إلى الترجيح. واختلفوا فيهما إذا تعارضا من غير

ترجيح؛ فعند الجمهور: يطرحان وقد يستعملان على جهة التخيير إن أمكن. وقيل: لا يجوز التعارض بغير ترجيح، ولا بد من ترجيح وإن خفي على بعض المجتهدين. واختلفوا في الخبرين إذا تعارضا وأحدهما عام والآخر خاص؛ فقال بعضهم: يُبنى العام على الخاص. وقال بعضهم: لا يؤخذ بأحدهما إلّا بدليل. ينظر: التعارض والترجيح للبرزنجي: ٢٤/١، ونشوان بن سعيد الحميرى اليمني .شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم.ط١، ٤٥٠٨/٧. دار الفكر المعاصر،١٩٩٩م-١٤٢٠هـ.بيروت.

(٣٤) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص: ٦٥ – ٦٧.

(٣٥) ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، البحر المحيط في الفقه، دار الكتبي، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٣٦) ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م، ص ١٤٢/١٣.

(٣٧) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢٣/١.

(٣٨) قال الصحاري في الإبانة في اللغة العربية ٩١/١: "وسمي الإعراب نحوًا؛ لأن أصل النحو: قصدك الشيء. تقول: نحوت كذا، أي قصدته؛ فالمتكلم به ينحو الصواب، أي يقصده". وقال العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ٤٠/١: "اعْلَم أَن النَّحْو فِي الأَصْل مصدر (نحا ينحو) إِذا قصد وَيُقَال نحا لَهُ وأنحى لَهُ وَإِنَّمَا سمي الْعلم بكيفية كَلَام الْعَرَب فِي أعرابه وبنائه (نَحوا) لِأَن الْغَرَض بِهِ أَن يتحَرَّى الْإِنْسَان فِي كَلَامه إعرابا وَبِنَاء طَرِيقَة الْعَرَب فِي ذَلِك". وقال ابن يعيش في شرح المفصل للزمخشري ٣١٤/٤: "والغرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب".

(٣٩) قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ٢٧٥/٤: "فأما عروض الشعر فقال قوم: مشتق من العروض، وهي الناحية، كأنه ناحية من العلم".

(٤٠) العروض: الناحية، يقال: أخذ في عروض لا تعجبني، أي: في طريق وناحية. ينظر: معجم ديوان الأدب: ٣٩٢/١، الصحاح: ١٠٨٩/٣.

(٤١) لم أجد هذا القول فيما رجعت إليه من مصادر، ويبدو أنه قول ضعيف لم يعول عليه أهل العلم، ولذا ذكره بصيغة التمريض.

(٤٢) الفرائض جمع فريضة وهي المقدرة، وَالْفَرْضُ: التقدير من حد ضرب قال الله تعالى {نَصِيبًا مَفْرُوضًا} [النساء: ٧]؛ أي: مقدرًا، فالفرائض الأنصباء المقدرة المسماة لأصحابها مأخوذة من قول الله تعالى في آية المواريث: {فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ} [النساء: ١١]. ينظر: طلبة الطلبة: ص: ١٧٠.

(٤٣) أنوار المصابيح: ص:١٣٩.

(٤٤) نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي: ص: ١٥٢- ١٥٣.

(٤٥) نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: ص: ١٥٠.

(٤٦) ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ أبي محمد عبد الله بن بري عليها: تحقيق ودراسة د. حنا جميل حداد: ص: ١٠٧.

(٤٧) نظرات في اللغة والنحو: طه الراوي، : ص: ١٠- ١١.

(٤٨) من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت:١٤١٧هـ) : ص: ٨٠.

(٤٩) ينظر: المزهر: ١/ ٢١٢

(٥٠) ينظر: المزهر: ١/ ٢١١-٢١٢.

(٥١) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري: ص: ٣٦٠.

(٥٢) أسباب التعدد في التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم، جامعة حلب- كلية الآداب- قسم اللغة العربية: ص: ٩٦-٩٧.

(٥٣) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، رسالة تقدم بها: سيف الدين شاكر نوري البرزنجي إلى مجلس كلية التربية في جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جمهورية العراق - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة ديالى - كلية التربية، بإشراف: أ. م. د. علي عبيد جاسم العبيدي، جمادي الأولى ١٤٢٧هـ... حزيران ٢٠٠٦م: ص: ٣٠.

(٥٤) أنوار المصابيح: ص:٢٢٧.

(٥٥) أنوار المصابيح: ص:٣٩٧.

(٥٦) أنوار المصابيح: ص:٥٤٩.

(٥٧) أنوار المصابيح: ص:٣٤٧.

(٥٨) أنوار المصابيح: ص:٥٠٠.

(٥٩) أنوار المصابيح: ص:٢٢٨.

(٦٠) أنوار المصابيح: ص:٤٧٧.

(٦١) أنوار المصابيح: ص:٢٦٦

(٦٢) أنوار المصابيح: ص:٣٩٧.

(٦٣) أنوار المصابيح: ص:٣٥٠.

(٦٤) أنوار المصابيح: ص:٣٩١.

(٦٥) أنوار المصابيح: ص:١٨٢.

(٦٦) أنوار المصابيح: ص:٣٤٢.

المصادر والمراجع:

القرأن الكريم

١. الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د.عبد الكريم خليفة- د.نصرت عبد الرحمن- د.صلاح جرار- د.محمد حسن عواد- د.جاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة- مسقط- سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢. الآراء النحوية والتصريفية لأحمد بن محمود الجندي (٧٠٠هـ) في الإقليد جمعًا ودراسة، زكريا بن سليمان الخليفة التميمي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ٢٠٠٧م.

٣. أسباب التعدد في التحليل النحوي، د.محمود حسن الجاسم، جامعة حلب- كلية الآداب- قسم

اللغة العربية.
٤. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر- أيار /مايو ٢٠٠٢م.
٥. الإغراب في جدل الإعراب، أبو بكر ابن الأنباري، تحقيق: أ.سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
٦. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، ودار الكتب العلمية- ببيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٧. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر— بيروت، ١٤٢٠هـ.
٨. تاريخ الأدب العربي، د.شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف— مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٦٠- ١٩٩٥م.
٩. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية- بيروت.
١٠. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية- بيروت.
١١. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٢. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة— بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
١٣. الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٤. الجندي. أنوار المصابيح. تحقيق: شهد ياسر ذاكر، رسالة ماجستير جامعة الانبار، العراق.

١٥. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت٧٧٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه–كراتشي.
١٦. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بكاتب جلبي، وبحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا- إستانبول، ٢٠١٠م.
١٧. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٨. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري- مطهر بن علي الإرياني- د. يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر- دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٩. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال-بيروت.
٢٠. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د.رفيق العجم، تحقيق: د.علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د.عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د.جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت ١٩٩٨م.
٢١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى- بغداد، ١٩٤١م.
٢٢. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الإله النبهان، ونشرته: دار الفكر– دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٢٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٤. المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطَرِّزي، تحقيق: د.عبد الحميد سيد طلب، نشر مكتبة الشباب بالمنيرة بالقاهرة، الطبعة الأولى.
٢٥. معجم البلدان، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي. دار صادر ببيروت، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٢٦. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى- بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٧. معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر- القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٢٨. معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين ، دار الفكر.
٢٩. ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ أبي محمد عبد الله بن بري عليها، تحقيق ودراسة: د.حنا جميل حداد، جامعة اليرموك، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٣٠. من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت١٤١٧هـ)، الناشر: مكتبة الفلاح.
٣١. نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف- مصر، الطبعة: الخامسة، ١٩٧٣م.
٣٢. نظرات في اللغة والنحو، طه الراوي، المكتبة الأهلية- بيروت، ١٩٦٢م.
٣٣. النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، رسالة تقدم بها: سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، إلى مجلس كلية التربية في جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جمهورية العراق- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة ديالى- كلية التربية، بإشراف: أ.م. د.علي عبيد جاسم العبيدي، جمادي الأولى، ١٤٢٧هـ... حزيران ٢٠٠٦م.
٣٤. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعنايته: وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

Ministry of Higher Education & Scientific Research
Journal of Anbar University for Languages & Literature
ISSN (2073 - 6614)

Journal of Anbar University For Languages & Literature

Journal of Anbar University For Languages & Literature

Scientific Journal Issued By: Anbar University

Issue: 34 Dec.: 2021

Trust Number in The National Library: 1379 for The Year 2010

Journal of Anbar University for Languages & Literature
P.O. Box:55431 Baghdad / 55 Ramady

Iraq - Anbar - AlRamady - University of Anbar
E-mail:aujll@yahoo.com